

تقرير

طرابلس . المنية . الضنية : ما حدا مرتاح

قبل ضم المنية والضنية حيث الوزير السابق أشرف ريفي ضعيف إلى دائرة طرابلس، وقبل الانعطاف في موازين القوى السعودية، وقبل فضيحة منع ارتداء الحجاب في منتجع الميرامار كان جميع الأفرقاء السياسيين في مدينة طرابلس مبركين باستثناء ريفي. أما وقد شددت هذه المفاجآت الثلاثة عصب الحصار الحريري على ريفي، باتت يمكن القول إن الجميع دون استثناء باتوا مبركين في هذه الدائرة الصعبة

غسان سعود

طوال العامين الماضيين كانت صور الوزير السابق أشرف ريفي مع الأمير محمد بن نايف تقطع أنفاس بنايات كثيرة في طرابلس تخلت عن واجباتها كرمي لعيون اللواء اللواء كان يحرص على زيارة بن نايف كل بضعة أشهر والتقاط مجموعة صور جديدة معه لإقناع المشككين بديمومته أنه حليف وصديق وشريك ولي العهد الذي سيفوز قريباً بالتاج الملكي. لكن فجأة أخرج بن نايف من المعادلة من دون أن يتسنى له الاتصال بـ«سفيره» في لبنان لإعلامه بمصابه، عله يجد العذر الملائم لنزع الصور على عجل و«تركيب» صور جديدة له مع ولي العهد الجديد محمد بن سلمان. ولعل الحدث بحد ذاته لا يؤثر على ريفي الذي يقول إن علاقته بالسعودية علاقة مع دولة لا أفراد، لكنه يلحق عملياً ضرراً كبيراً به عند من أقنعهم أن بن نايف يحمي ظهره، فيما بن نايف أخرج من المعادلة اليوم. لا ضرر مباشراً ربما، لكن الضرر المعنوي غير المباشر موجود وكبير. وكانت مفاجأة المملكة قد سبقتها ضربة انتخابية حريرية موجعة لريفي تمثلت بضم قضائي المنية والضنية إلى طرابلس نتيجة

تقرير

...و«الصوت الشيعي» في جبيل

أنهى القانون النسبي في المتن الشمالي مفعول الأصوات الأرمينية، وفي جبيل ستنهي النسبية أسطورة الأصوات الشيعية التي دأبت قوى 14 آذار على تغيير التيار الوطني الحر بها على أنها السبب الرئيسي في فوزه بنوابه الثلاثة. وإذا ما احتسبنا الحاصل الانتخابي المطلوب للفوز بمقعد في دائرة كسروان - جبيل، بناءً على نتائج انتخابات 2009، فسيتعين على أي لائحة الحصول على أكثر من 14 ألف صوت لإنجاح مرشح واحد. فيما مجموع عدد المقترعين الشيعة في القضاء لن يصل إلى هذا الرقم، إلا إذا سُجِّلت نسبة اقتراع غير مسبوق في لبنان. وهذا الواقع يفرض على حزب الله وحركة أمل عقد تحالف مع قوى أخرى لمساعدتهما على الحصول على المقعد. في المقابل، لن يتمكن الثنائي من إضافة أي فائز لللائحة التي يدعماها، إلا إذا بقي المقعد الشيعي في القضاء من حصة كتل التغيير والإصلاح. فعندها، ستكون أصوات الأكثرية الشيعية قد صَبَّتْ لمصلحة التيار الوطني الحر، مع بقاء قدرتها محصورة في الحصول على مقعد وحيد. غير أن بإمكان حزب الله وحركة أمل في هذه الحالة توزيع أصواتهما التفضيلية ما بين المرشح الشيعي ومرشحين مارونيين، إذ في عز معركة 2009 لم يحصل منافس النائب عباس هاشم سوى على 7% من أصوات الشيعة، في حين حصد هاشم 90% من الأصوات. وبالتالي سيحتفظ الحزب والحركة، فيما لو أراد، بهامش من الحرية في طريقة توزيع الأصوات التفضيلية، ما يمكنهما من تفضيل مرشح عوني على آخر، داخل اللائحة التي يدعماها.

يبدو تيار المستقبل أفضل - قليلاً - مما كان عليه قبل بضعة أشهر (مروان طحطح)



إلى تغييرهم. أما في طرابلس فهو مضطر لخوض الانتخابات بـ«العدة» نفسها، ويمكن أي مواطن أن يصارحه القول إن هؤلاء جَرَّبُوا ثلاث دورات من دون التمديد. فالنائب سمير الجسر عُيِّن وزيراً للعدل أول مرة عام ألفين، ونسبته الوزير محمد كبرية نائب منذ عام 1992. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تيار المستقبل سُمي في انتخابات 2009 خمسة من أصل نواب المدينة الثمانية، لكنه يعتبر اليوم أن التنافس السنوي المحتدم لا يسمح له بتجيير أية أصوات سنوية إلى المرشح العلوي على لائحته أو الأرثوذكسي أو الماروني، وهو يحتاج إلى مرشحين أقوياء من هذه الطوائف. كالنائب السابق جان عبيد - ليضمنوا فوزهم بأنفسهم. وفي كل الحالات خاسر على نحو شبه مؤكد المقعدين الأرثوذكسي والعلوي ويخوض معركة طاحنة لإيصال ثلاث مرشحين سنة، من بينهم النائب محمد الصفدي. فمصادر المستقبل تؤكد أن التحالف مع الصفدي حتمي ونهائي، فيما تؤكد مصادر طرابلسية أخرى أن الصفدي أخذ على عاتقه تمويل اللائحة المستقبلية التي يتطلع إلى ترؤسها. ويذكر هنا أن الصفدي لديه الماكينة التقنية التي يمكن اعتبارها الماكينة الأقوى.

في المقابل، الجسر وكبرية قلقان، لكن الأول أكثر قلقاً من كبرية باعتبار الأخير قادر على إنقاذ نفسه بنفسه فيما الجسر يتكلم على المستقبل بشكل كامل. ولا شك أن أكثر ما يحلم ريفي به هو إسقاط مؤسس تيار المستقبل وحجر الزاوية الحزبية في المدينة. علماً أن معركة طاحنة تدور فوق الطاولة بين المستقبل وريفي لكن هناك معركة أشرس منها تدور تحت الطاولة بين الصفدي وميقاتي. فرئيس الحكومة السابق يعتبر أن ريفي وتيار المستقبل يتشاركان الصحن نفسه، فيما هو وزير ماله يلعبان بالمعب ذاته. فننقذ ميقاتي يطال معظم مجموعات المدينة وأحياناً لكنه يرتكز على مجموعة صغيرة من بورجوازية طرابلس التي

كانت موجودة. في المقابل يبدو تيار المستقبل أفضل قليلاً - لا كثيراً - مما كان عليه قبل بضعة أشهر. فبعد إقفال أبواب المكاتب و«خربان بيوت» الموظفين، هناك من يستقبل الناس أقله الآن ويسعى لحل مشاكلهم. وتقول مصادر المستقبل إن هناك أكثر من مئة مراجعة يومياً يتمكنون من حلها، غالبيتها ترتبط بوزارات الداخلية والصحة والتربية والاتصالات، والتنسيق جيد جداً مع وزارة الأشغال العامة. علماً أن الورش التابعة للهيئة العليا للإغاثة ومجلس الإنماء والإعمار تعمل على مدار الساعة في المدينة، ليمكن رئيس الحكومة من القول إنه أنجز أمراً ما. وتؤكد مصادر في الفريق الحريري في هذا السياق أن ماكينتهم نجحت في استعادة عدد كبير من الناشطين الجديين الذين نزحوا باتجاه ريفي في مرحلة سابقة لأسباب سياسية أو مادية، بعد دخول الرئيس الحريري شخصياً على خط التوصل معهم. ولعل إحدى أبرز مشاكل المستقبل هي عدم وجود أسماء جديدة يمكن أن تقنع المواطنين أنها بديل جدي ممن جربوا أكثر من ثلاث دورات وأعطوا كل ما يستطيعونه. ففي عكار والمنية والضنية يصطف عشرات المرشحين الذين يمكن الحريري أن ينتقي منهم أياً كان ويقول للناخبين إن النواب الحاليين لم يكونوا على مستوى ظموحاتهم ولذلك سيعمد



تؤكد مصادر المستقبل أن الحصار الخدماتي المطبق على ريفي يؤتي ثماره



يشغل الصفدي منذ سنوات بتوطيد علاقته بها. علماً أن النظام الانتخابي السابق كان يسمح للجمهور المشترك بين ميقاتي والصفدي بانتخاب كل منهما، فيما يفرض القانون الحالي على الناخبين اختيار واحد منهما. ومقابل ثنائي الحريري - الصفدي وسولو ريفي هناك ثلاثي ميقاتي - كرامي - فرنجية ممثلاً بالصوت العلوي السوازن في المدينة. ومن يطلع على أرقام الناخبين وتقديرات

قانون الانتخاب ينهي «أسطورة» الص

رلى إبراهيم

كما للسياسة بيضة قبانها التي مثلها النائب وليد جنبلاط، كان للانتخابات النيابية في المتن الشمالي بيضة قبان تدعى حزب الطاشناق. وفعلياً، يعود الفضل للطاشناق في نجاح لائحة التيار الوطني الحر وسقوط لائحة قوى 14 آذار خلال انتخابات عامي 2005 و2009 النيابية، كما له اليد الطولى في خرق النائب ميشال المر لائحة التيار وفي صقل نتيجة النائب سامي الجميل. إذ قدرت قوة الحزب الأرمني في انتخابات عام 2009 بنحو 12 ألف صوت في المتن، وزعها في الانتخابات الأخيرة ما بين التيار، والمر والجميل بدرجة

في المتن الشمالي، كما في جبيل، كان هناك أسطورتان في الانتخابات النيابية: الصوت الأرمني والصوت الشيعي. وبفضل هذه الأصوات، تغلبت لائحة عليه أخرى وقلبت نتائج. ولكن ما كان سارياً في القانون الأثري لم يعد جائزاً في القانون النسبي، حيث باتت يمكن الحديث عن نهاية الأسطورتين اللتين بنت عليهما قوى 14 آذار تبريراتها للخسارة

أقل: 9000 صوت لللائحة الأولى و3 آلاف صوت للمر، ضمنها الفنان للجميل، وذلك علماً بأن مرشح الطاشناق أي الأمين العام للحزب فاز بالنياية بالتركية، وهو، مع أسباب أخرى، ما جعل نسبة المقترعين الأرمن تقتصر على 36%. رغم ذلك، ما كان ينطبق على قانون الستين الأكثرية لم يعد جائزاً في القانون النسبي الذي أفقد العديد من القوى الصغيرة تأثيرها الفعال. وهكذا باتت أصوات حزب الطاشناق في الحزب الشمالي لا تكفي سوى لإنجاح مرشحه الخاص ولا قدرة لها أبداً على قلب النتائج أو إنجاح لائحة وإسقاط أخرى. فأصوات الطاشناق وفق القانون النسبي ستسمح للحزب